وغيرها قوله فلو تميز ب عن ج اه اي فعلى هذا الفرض لو تميز
ب عن ج بان يكون المعاد هو ب لا ج فاق نسبة ا على هذا الفرض الى
امرين ب و ج متشابهين من كل وجه اي في الماهية ولوازمها وجميع
اللواحق المكتنفة العروض لهما معا ولا تغاير بينهما في هذا الفرض الا في
النسبة التي تنظر وتردد في انه هل يمكن ان تختلف تلك النسبة فيهما
بان يكون احدهما بان يكون معادا ويكون الآخر بدله من الاول ولا
تختلف بل يكونان متشابهين في تلك النسبة ايضا فيصح كون كل منهما فيصح
معادا او محدثا جديدا لكن اذا لم تختلفا في الماهية ولوازمها وعوارضها
على ما هو المفروض فلا يمكن ان يجعل ا لاحدهما اولى من ان يجعل للآخر
قوله فهو نفس هذه النسبة واخذ المط في بيان نفيه اي هذا مصادرة
اذ ليس الكلام الا فيه فانه لا تفاوت بين ب و ج في هذا الفرض بل
هما متشابهان من كل وجه فلا يتصور اختلافهما في هذه النسبة اصلا
قوله بل يقول الخصم انما كان اه وذلك لان المناسبة المصححة لهذا
الكون بين ا و ج ليس باقل مما هو بين ا و ب قوله بل اذا صح مذهب
بقول الى قوله امكن ان يقال بالاعادة وذلك لان الذات المعينة
التي يقال بعودها باقية ومنحفظة في حال العدم فاذا صارت
موجودة بعد كونها معدومة يكون معروض الوجود في الوقتين امرا
واحدا لانحفاظ وحدته قوله ولم يجعل المعدوم في حال العدم ذاتا
ثابتة على ما هو التحقيق فان العدم عبارة عن فقد الذات فيكون
المعدوم في الخارج مسلوبا عن نفسه ما دام معدوما فيصدق على الانسان
المعدوم في الخارج انه ليس بانسان فيه وصدق هذه السالبة الخارجية

لعدم

لعدم الموضوع في الخارج قوله واذا كان المحمولان الاثنان هما الوجود
والعدم يوجبان كون الموضوع لهما اعني معروضهما مع كل واحد منهما
غير نفسه مع الآخر وذلك لكون العدم عبارة عن فقد الذات وعدم
انحفاظها في حال طريانه قوله فان استمر موجودا واحدا وذلك
بان يستمر ذاته ووجوده قوله او ذاتا ثابتة واحدة وذلك
بان يستمر ذاته فقط كان ذلك الشيء المستمر باعتبار الموضوع
الواحد القائم الثابت من جهة الوجود والذات شيئا واحدا ويكون له
جهتان من الوحدة وحدة الذات والوجود اذا استمر الوجود وجهة
واحدة وهي الذات اذا استمر الذات فقط وباعتبار المحمولين اعني الوجود
والمعدوم شيئين اثنين قوله فاذا فقد استمراره ذاتا واحدة
بقي الاثنينية الصرفة وذلك لعدم اشتراك الموجود مع المعدوم لا في
الذات ولا في الوجود فلا يكون بينهما جهة وحدة اصلا قوله فينحفظ
وحدته بحسب ذلك الوجود يعني انه وان لم ينحفظ وحدته في نفس الامر
بحسب الخارج لكنه منحفظ في نفس الامر بحسب وجوده الذهني لان الحاصل
في الذهن عند المحققين انما هو ماهيات الاشياء وانفسها لا اشباحها
وامثالها وهذا القدر كان في صحة الاعادة قوله ان الموجود في الذهن
بالحقيقة هو الهوية المكتنفة بالمشخصات الذهنية حاصله ان حصول الا
لاشيا بانفسها في الذهن لا يوجب انحفاظ الوحدة بين الموجود في الخارج
وبين الموجود في الذهن وذلك لان الموجود في الذهن حقيقة انما هو
الهوية المكتنفة بالعوارض والمشخصات الذهنية لا الماهية المطلقة ولا
الهوية المكتنفة بالعوارض المشخصات الخارجية ضرورة امتناع

Copyright © King Saud University